

سنيّاً ودرزيّاً



السياسية بوجود السلاح». ووضع جعجع برنامج عمل جديداً للحكم، مشيراً إلى ضرورة تأليف «حكومة جديدة يكون أول بنودها للمة السلاح».

أما الحريري، فعاد إلى أخطأ 14 آذار، مشيراً إلى أنه منذ «2005 تصرّفنا بحسن نية، مددنا اليد مؤمنين بأنّ بناء الدولة سيكون عبر منطق الشراكة». وقال: «ردود الفريق الآخر دفعتنا إلى الرضوخ في طرح موضوع السلاح»، مشدداً على أن المرحلة الجديدة ستكون مرحلة طرح القضايا «كما نراها دون خوف ومراعاة، سنعيد طرح ملف السلاح والمحكمة الدولية وبناء المؤسسات».

من جهته، رأى الرئيس الجميل أنه «جرى تنفيذ الانقلاب خطوة تلو الأخرى»، مشيراً إلى أن «نضالنا صعب، وما ينتظرنا صعب، يجب إعادة تعبئة الشارع كما حصل سابقاً وكسب الرأي العام اللبناني»، مضيفاً إن الأهم هو «الاستفادة من الدبلوماسية»!

وجرت مناقشة تفاصيل البيان الذي أذاعه النائب السنيورة، حيث سجلت مجموعة من الملاحظات، أبرزها للنائب حمادة الذي دعا إلى توحيد مصطلح «تسمية فريق 8 آذار» والتركيز على عبارة «الانقلاب»، معيداً التذكير بشعار: «من أجل الدفاع عن الجمهورية والدستور»، وهو شعار لم يذكره كثيرون ممن حضروا الاجتماع.

أما البيان الختامي، فقد أشار إلى أنه «في ضوء عدم وضوح موقف رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي، ترفض قوى 14 آذار المشاركة في الحكومة لأنها ترفض تشريع الانقلاب الحاصل وترفض التحول إلى شاهد غير قادر على منح الخلافات». ولفت البيان إلى أنه «في ظلّ عجز ميقاتي عن إعطاء

أجوبة عن أسئلتها، قرر المجتمعون رفض المشاركة في الحكومة وإطلاق معارضة سلمية وديموقراطية لحماية الدستور»، مع إشارة الأكثرين السابقين إلى أن قوى 8 آذار تسعى إلى «إدخال البلاد في مرحلة جديدة قوامها المضي أكثر في تعميم حالة الانقلاب وتثبيتها». واستنكر المجتمعون ممارسات خصومهم، وأكدوا أنّ «ما جرى في التكليف وما يجري في التأليف يعدان انقلاباً على النظام الديموقراطي يتم بقوة السلاح»، مشيرين إلى أنهم لا يمكن أن يستكتوا عما يجري وسيواجهونه بكل الأطر الدستورية، وأنهم يحملون كل الأفرقاء المعنيين مسؤولية هذا الانقلاب.

يجب استكمال انتفاضة الاستقلال التي بدأت ضد الوجود العسكري السوري. بقي الوجود العسكري والأمني لحزب الله الذي يسمح بعودة النفوذ السوري وهو أداء ممارسة هذا المنطق القائل إن السلاح ضماناً «لكون هذا السلاح يعرض لبنان للمخاطر ويكشفه أمام الجميع»، مضيفاً إن «الدولة هي المقاومة وهي قادرة على الدفاع عن لبنان». وحدد جعجع مرحلة جديدة: «يجب أن نعي أننا نبدأ مرحلة جديدة. ربحتنا الانتخابات ولم نحقق شيئاً. يجب أن نكمل الإعلان عن الأمور والقول إنه لا استقامة للحياة

الدولية

سافر على الاستقلال وانتقاص من السيادة الوطنية». ومن ساحة النجمة في صيدا، دعا سعد «الشباب اللبناني والنساء والعمال والفلاحين والمثقفين ومن كل الطوائف والمناطق إلى كسر قيود الطائفية والمذهبية، والسير معاً موحّدين من أجل التخلص من النظام الطائفي العفن، نظام التبعية للخارج والديموقراطية المزيفة والفساد والاستغلال». ورأى أن «المطلوب من تكلم المرجعيات أن تقول للنائبين الأميركيين جوزف ليبرمان وجون ماكين أن لا شأن لهما بتأليف الحكومة في لبنان».

أنها قوة بدأت تتسع يوماً بعد يوم، وبخاصة مع خروج تيار المستقبل من السلطة. وتقدمت المسيرة فرق كشفية ورياضية، فيما تميّزت بعرض عسكري نفذته أربعة فصائل ضمّت مئات الشباب، ورددت شعارات «جيناً يا صيدا جيناً نرجع ماضيها»، «لا بمليون ولا بمئة ما منيع القضية»، إضافة إلى أخرى تهاجم الرئيس سعد الحريري والنائب فؤاد السنيورة. وألقى النائب السابق أسامة سعد، كلمة طالب فيها الحكومة الجديدة بأن تضع حداً للمحكمة الدولية وما تمثله من اعتداء

تقرير

ميقاتي: لا أحد سواي سيشكل الحكومة

عبد الكافي الصمد

في آخر لقاء موسّع عقده خلال زيارته نهاية الأسبوع الماضي إلى طرابلس، كشف الرئيس المكلف تأليف الحكومة نجيب ميقاتي، أمام حشد من وجوه وفاعليات المجتمع المدني «لا أذيع سرّاً أنه عندما «طحشت» في موضوع رئاسة الحكومة، كان يدعمني بلا تردد الصديقان محمد الصفدي وأحمد كرامي، على الرغم من تعرضهما لضغوط كبيرة من كل الأنواع، وكاننا خير مؤيد لي بهدف إعادة طرابلس إلى الخريطة السياسية في لبنان، وقد توافقنا على أن نتوقف عن إعطاء الوعود لأحد؛ لكنني الآن عائد إلى بيروت وأنا أشعر بأن طرابلس كلها معي».

هذه الخلاصة التي خرج بها ميقاتي من زيارته الأولى إلى مدينته منذ تكليفه تأليف الحكومة في 25 كانون الثاني الماضي، عكست جانباً من الارتياح لديه، وأطمئنانه إلى أن قاعدته السياسية والشعبية في عاصمة الشمال بخير، وإن كان قد ظهر على أذنها أكثر من خلل بنيوي، برز بوضوح في أن الحشد الشعبي الذي كان في استقبال ميقاتي عصر يوم الجمعة الفائت كان أقل من المتوقع قياساً على ما كان يروّج، كما تبين أن أداء كوادره في تنظيم لقاءات كهذه ما زال ينقصهم عامل الخبرة.

لهذه الأسباب وغيرها، حرص ميقاتي على عقد سلسلة اجتماعات مغلقة مع قواعده، بدأها بقاء مع موظفي جمعية ومؤسّسات العزم والسعادة التابعة له، ثم مع شباب العزم وكوادره، قبل أن يختمها بلقاءات موسعة مع ممثلي القطاعات، وهي اجتماعات وصفتها مصادره بأنها «لقاءات ممتازة»، لأنها حسب رأيه «أسهمت في بدء تحويل تأييد هذه الفئات لميقاتي من حالة التعاطف معه، ونقلها إلى مرحلة التنظيم والتفعيل السياسي استعداداً للمرحلة المقبلة».

اليوم الثاني لميقاتي في طرابلس كان

حافلاً باللقاءات، أبرزها مع رؤساء بلديات شمالية، كشف قسم منهم لـ«الأخبار» عن «وجود أرضية جاهزة في مناطقهم للتعاون مع ميقاتي، لكنها تنتظر مبادرة منه في هذا الاتجاه»؛ فضلاً عن لقائه وفداً من لقاء الأحزاب والقوى الوطنية في الشمال، غاب عنه ممثل «حزب التحرر العربي» الموالي للرئيس عمر كرامي، لأسباب فسرت باعتبارها متعلقة بـ«الحساسية السياسية» الموجودة بين الرجلين، التي أسهم تقدم حضور ميقاتي في اللحظات الأخيرة على حضور كرامي في تكليفه تأليف الحكومة الجديدة، في



بدر ميقاتي إلى زيارة مفتي طرابلس، فرد الشعار إيجاباً



زيادتها ووضعها في حسابات الطرفين. المحطة الأبرز في اجتماعات ميقاتي تمثلت بلقائه على دفعتين مشايخ الطائفة السنية. في الدفعة الأولى، بادر ميقاتي إلى زيارة مفتي طرابلس والشمال الشيخ مالك الشعار في دار إفتاء طرابلس، الأمر الذي رد عليه الشعار إيجاباً من خلال حشده الجهازين الشرعي والإداري لاستقباله.

وإذا كان ميقاتي خلال اللقاء قد أعطى الشعار الضوء الأخضر للبدء ببناء دار جديدة للإفتاء في طرابلس، معلناً تحمّل ذلك على نفقته، فإن ما دار فيه وما أعقبه من تصريحات أظهر أن ميقاتي استطاع احتواء تداعيات لقاء المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى الموسع الذي عقد في دار الفتوى في بيروت بدعوة من المفتي محمد رشيد قباني، الذي حاول «تقييد» حركة ميقاتي، إذ إن الشعار أعطاه غطاءً شرعياً بقوله له: «لقد دخلت كبيراً إلى دار الفتوى،

وخرجت كبيراً ومعك تأييد سائر أركان طائفتك».

أما الدفعة الثانية فتمثلت بقاء ميقاتي مع نحو 180 شخصاً من أصحاب العمائم السنية، توافقوا إلى الطبقة الخامسة من فندق «كواليتي . إن»، حيث اجتمعوا معه على مدى أكثر من ساعة ونصف ساعة. إلى جانب المشايخ المحسوبين على دار الإفتاء، حضر آخرون، محسوبون على جبهة العمل الإسلامي والتيار السلفي، ومستقلون، استمعوا إلى وجهة نظر ميقاتي بما يتعلق بقبوله التكليف لتأليف الحكومة المقبلة، ومؤكداً لهم أن «منهج الوساطة الذي يتبعه ليس متعلقاً بالثوابت، بل بالخيارات فقط».

أصحاب العمائم الذين خرجوا من اللقاء «مرتاحين»، لا قوا ميقاتي في منتصف الطريق عندما أكدوا له في مداخلاتهم أنهم يقفون «مع وحدة القرار داخل الطائفة السنية، لا مع وحدة تمثيلها». مضيفين إنهم «لا يسعون نحو خطاب مذهبي وطائفي لا يحبذونه، لكنهم يطالبون بأن يكون للطائفة حصة في المشاريع والتوظيفات، شأنها في ذلك شأن بقية الطوائف، ورفضهم التنازل عنها».

حصيلة زيارة ميقاتي إلى طرابلس كانت جرة دعم معنوية مهمة له، إذ إن السؤال الذي حضر في معظم لقاءاته عن موعد تأليف حكومته، دفعه إلى التشديد على أنه «مهما كانت الصعوبات، تأكدوا أن لا أحد سواي سيشكل الحكومة».

ميقاتي الذي أكد في لقائه الأخير أنه يعمل على «نقل الصراع السياسي من الشارع إلى المؤسسات»، كشف أن «قسماً كبيراً من فريق 14 آذار يريد المشاركة في الحكومة»، ولاقاً إلى أن «أمامي خيارات عدة في تأليفها، إما أن تكون حكومة وحدة وطنية جامعة و«مبكرة» أو حكومة من فريق 8 آذار زائد مستقلين، أو حكومة كفاءات وهو الخيار المفضل لدي، لكنني أخشى أن لا تنال حكومة كهذه الثقة في المجلس النيابي».

علم وخبر

مصير اللبناني - الكندي

كشف مصدر مصرفي بارز أنه في ضوء القرار الأميركي بشأن المصرف اللبناني . الكندي، برزت إلى العلن اقتراحات بتصفية المصرف أو بيعه، ما جعل بعض المصارف الكبرى في لبنان تتوجه إلى الجهات المعنية في المصرف نفسه وفي مصرف لبنان لعرض خدماتها وتقديم عروض الشراء وخلافه.

14 آذار ضد رياض سلامة

يتعرض حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لحملة من فريق 14 آذار ومحيط الرئيس سعد الحريري لأنه «يعمل على تغطية انقلاب حزب الله مصرفياً واقتصادياً في لبنان والخارج». وقيل بحق سلامة كلام تضمن كلمات وعبارات من قاموس «الغدر والخيانة».

ميقاتي والوفد الأميركي

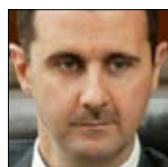
أكد الرئيس نجيب ميقاتي أن الوفد الأميركي الذي زار بيروت أخيراً، وضم جون ماكين وجوزف ليبرمان، لم يتناول معه على الإطلاق موضوع مشاركة حزب الله في الحكومة. واقتصر البحث على أمور أخرى، بينها سعي الوفد للاستماع إلى وجهة نظر ميقاتي بشأن أمور عدة محلية وإقليمية. وقد فوجئ ميقاتي بتصريحات الوفد عن تناول موضوع مشاركة حزب الله في الحكومة.

الحريري وولش

تدقّق جهات سعودية بارزة في معطى وصف بأنه «حسي» بشأن قيام الرئيس سعد الحريري بالاتصال بدبلوماسي أميركي رفيع هو ديفيد ولش، والطلب إليه التدخل لدى القيادة السعودية لمنعها من ممارسة ضغوط عليه بشأن العلاقة مع سوريا. وقد أضيفت هذه الواقعة إلى وقائع أخرى أظهرت أن الحريري يحتجّ لدى جهات أوروبية وأميركية من ممارسة الرياض ضغوطاً عليه لتحسين علاقته بسوريا.

ما قبل ودل

ضمن سياسة «العودة إلى الجذور»، أورد قياديون في 14 آذار أنهم في إطار تغطية سوريا لما يرونه «الانقلاب» في لبنان، باتوا في حل من أي تعهد سابق بشأن العلاقة مع سوريا. وردّد بعض ما يطلق عليهم «صقور 14 آذار» مقترحات بمعاودة التواصل مع قوى



سورية معارضة للرئيس بشار الأسد، من دون التوقف عند أي اعتبارات سياسية أو غيرها. وتغطية ذلك بأن المنطقة العربية تشهد ثورات على الأنظمة، وأن 14 آذار في لبنان ستكون إلى جانب أي ثورة ضد النظام في سوريا.